مخاطر ازدواج الولاء الفلسطيني بينه وبين منظمة التحرير الفلسطينية . ولان قيادة المنظمة لم تكن تستند الى دعم شعبي منظم يدعمها في معاركها السياسية ، افتتح وصفي التل رئيس الحكومة الاردنية في ذلك الوقت ، حملته الواسعة على قيادة المنظمة وجهاز اعلامها الاذاعي ، تلك الحملة التي استمرت واتسعت منذ ان عقد التل مؤتمره الصحفي لهذه الغاية في عمان بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١١(٦).

لقد خاضت منظمة التحرير صراعها هذا ضد الحكم الاردني بغير أسلحة حقيقية . وكانت حملتها الاعلامية ضده ، تعول على التأييد الفلسطيني لها في الاردن ، وترتكز على انها وليدة التضامن العربي وقرارات مؤتمرات القمة التي يحاول الحكم الاردني نسفها والخروج عليها . من هنا فقد أبقت قيادة المنظمة في كافة مراحل صراعها ضد الحكم الاردني خلال المرحلة هذه ، على بعض الجسور معه ، معتمدة سياسة الباب المفتوح . وانطلاقا من الحرص الاردني على عدم الخروج علانية عن روحية التضامن وقرارات القمة ، فلم يقطع كل خيوطه بالمنظمة ، الا بعد ان انتهت سياسات القمة عقب مؤتمرها الثالث في الرباط ، وبرزت كل التناقضات الرسمية العربية على السطح أواسط العام ١٩٦٦ . فعقب أول خلاف علني بين المنظمة والحكم الاردني ، الذي أفصح عنه خطاب الشقيري المشار اليه ، وبالرغم من ردود الفعل الصحافية والرسمية الاردنية على ذلك الخطاب ، فقد ذهب الشقيري الى عمان ، بعد تدخل وواسطة عربية ، وبقي فيها عشرة ايام ، غادرها الى بيروت ليعلن ان الحكومة الاردنية « رفضت تلبية أي مطلب من مطالب المنظمة في التنظيم الشعبي والتدريب العسكري»(٧). الا ان الوساطة العربية تدخلت مرة اخرى ، واثمرت هذه المرة عن اتفاق وقع في القاهرة بين الشقيري والسفير الاردني ، لم تلب الحكومة الاردنية من خلاله ، أي مطلب أساسي من مطالب المنظمة حول التدريب العسكري وتسليح القرى الامامية والتنظيم الشعبي(٨). الا ان الحكم الاردني سرعان ما تراجع عن موافقته على المطالب الثانوية للمنظمة، حين دعا الملك حسين اعيان ونواب الضفة الغربية وقادة الجيش الى الديوان الملكي بتاريخ ١٩٦٦/١/٥، والقى فيهم خطابا اتهم فيه قيادة المنظمة بانها تحاول «تفريق وحدة هذا البلد وتمزيق جيشه » . وحدد الملك في خطابه موقف حكومته على النحو التالي : « وبما أن هذا الشعب في هذا البلد هو شعب فلسطين، فلا مجال ولا مكان اذن لاية تشكيلة عسكرية اخرى مهما صغرت لا تخضع لقيادته ولا تحمل شعاراته ولا تنضوي تحت رايته »(٩). وكان يشير بذلك الى مطالبة المنظمة بتشكيل وحدات عسكرية لجيش التحرير الفلسطيني في الاردن .

كانت روح سياسات القمة، في هذه المرحلة ، ما زالت سارية. فاستطاعت الوساطة العربية مرة ثالثة التدخل في شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، لانجاز اتفاق آخر جديد بين الحكم الاردني ومنظمة التحرير ، اذيع في اول اذار (مارس) من العام نفسه . وكان هو الاخر غير متضمن لاي من المطالب الرئيسية للمنظمة ، حول تشكيل وحدات جيش التحرير وتسليح القرى الامامية والتجنيد الاجباري والتنظيم الشعبي(١٠).

دخلت السياسات العربية الرسمية ، بعد هذا التاريخ ، مرحلة جديدة ، هي مرحلة انفراط سياسات القمة . وبالتالي فقد دخلت علاقات المنظمة بالحكم الاردني مرحلة جديدة كذلك ، اتسمت بالحدة وانتهت بالقطيعة التامة ، اثر الخطاب الذي القاه الملك حسين بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٤ في عجلون(١١). وجاء خطاب الملك هذا مترافقا مع حملة القمع الواسعة ضد الاحزاب الوطنية في الاردن ، مما بدا معه اتضاح النهج السياسي السافر عن معاداة الحكم الاردني للحركة الوطنية ومنظمة التحرير